

إلغاء لجنة الاستئناف لقرار لجنة الفصل

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
43/168	3992/ل/د/2022 لعام 1444هـ	1444/02/08هـ الموافق 2022/09/04م
رقم قرار لجنة الاستئناف	تاريخ صدور القرار	نوع الدعوى
2734/ل.س/2022 لعام 1444هـ	1444/05/06هـ الموافق 2022/11/30م	مدنية
التصنيف الموضوعي		
استثمارات خارج المملكة		

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنَّ المدعي تقدَّم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بلائحة دعوى متضمنة أنه يمتلك في محفظته الاستثمارية لدى الشركة المدعى عليها (9,000) سهم في شركة (أ) المدرجة في السوق الأمريكية، وفي تاريخ 2021/04/27م قام ببيع جميع الأسهم التي يملكها في الشركة، إلا أن الشركة المدعى عليها قامت بعد ذلك دون علم المدعي بتنفيذ عملية شراء على ذات الشركة، وكذلك ببيع أسهم أخرى يملكها المدعي. وطلب إلزام الشركة المدعى عليها برد جميع المبالغ المستحقة له، وتعويضه عن الأسهم المباعة دون إذنه بأعلى سعر وصلت إليه حتى يوم التعويض، وعن الأضرار المعنوية التي لحقت به.

وقد نُظرت الدعوى، وصدر بشأنها قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 3992/ل/د/2022 لعام 1444هـ القاضي بالآتي:

"أولاً: إلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع إلى المدعي ثلاثمئة وتسعة وستون ألفاً وثمانمئة وسبعة وثلاثون ريالاً وتسعة وأربعون هللة (369,837.49).

ثانياً: رفع أسهم شركة (أ) من محفظة المدعي بمعرف الحساب رقم (- -) والحساب رقم (- -) لدى الشركة المدعى عليها وعددها (8,400) سهم.

ثالثاً: رفض ما عدا ذلك من طلبات".

وأُبلغت الشركة المدعى عليها بنسخة من القرار بتاريخ 16/02/1444هـ، وبتاريخ 14/03/1444هـ تقدم وكيلها بمذكرة استئناف طعنًا عليه، تضمنت الآتي:

"أولاً: منطوق الحكم فيما يتعلق بمنطوق الحكم، وتجنباً للإطالة على سعادة أعضاء اللجنة الموقرة، نحيل إليه في طيّ القرار محل الاعتراض محمولاً على أسبابه.

ثانياً: وبشكل أصلي: عدم اختصاص اللجنة الموقرة بنظر القضية بموجب نظام السوق المالية: الإيضاح: نص نظام السوق المالية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/30) بتاريخ 02/06/1424هـ الموافق 31/07/2003م، في المادة رقم (26) على ما يلي: 'مع مراعاة أحكام المادة الحادية والثلاثين من هذا النظام، لا تخضع الأوراق المالية المدرجة أو المتداولة في سوق مالية منظمة خارج المملكة لأحكام هذا النظام، حتى لو نشأ هذا التداول بموجب أوامر مرسلة هاتفياً أو إلكترونياً من داخل المملكة، ويستثنى من ذلك ما تتفق عليه الهيئة مع جهات خارجية'. وجه الاستدلال: المادة أعلاه في منتهى الوضوح والدقة بأن أي تداول يحصل في سوق مالية خارج المملكة حتى لو كان الأمر المرسل من داخل المملكة، فلا سلطة للنظام بأكمله على ذلك التداول، هذا الأصل، وعليه: فإن أي أمر يتفرع عن هذا التداول نزاعاً كان أو شكاية أو ادعاء استحقاق سلبي أو إيجابي بأي شكل من الأشكال، فلا يخضع هذا النظام بأكمله لهذا التداول أو التداولات محل النزاع، وبما أن لوائح الهيئة متفرعة من هذا النظام طبقاً للمادة (السادسة) منه بما فيها لائحة المؤسسات المالية، وبما أن النظام أبدى رأيه صريحاً بأنه لا يخضع لأي تداول من هذا النوع، فمن باب أولى أن لا تخضع لوائح جملة وتفصيلاً لمناقشة تبعات هذا التداول، لا سيما والنظام أبدى رأيه صريحاً في هذا الجانب، وأكد عليه في المادة رقم (65) بقوله: 'يلغي هذا النظام كل ما يتعارض معه من أحكام'. وطبقاً لدستورية الأنظمة، فإن نظام السوق المالية له السيادة التامة على جميع اللوائح المتفرعة منه'.

التصور المنطقي لهذه المادة: مثال؛ لو أن موكلتي لديها عميل يتداول في (عشر) دول على سبيل المثال، وحصل نزاع حول تداولات معينة في كل من بورصة فرنسا وإسبانيا ولندن والولايات المتحدة الأمريكية، فهل موكلتي مسؤولة بموجب نظام السوق المالية عن أي خلل يتعلق بتلك التداولات في جميع تلك الدول؟، هل هناك عرف اقتصادي ومالي يتماشى مع هذا الفهم؟، ولو قلنا إن العميل لديه أسهم في بورصة أكثر من (أربعين) دولة حول العالم وحسابه الاستثماري لدى موكلتي مثلاً، فهل موكلتي هي المسؤولة أيضاً عن أي خلل يحدث من خلال الوسيط المعين في بورصات (أربعين) دولة حول العالم؟. وبما أن المنطق والعدل يرفض هذا التصور، ناهيك عن رفض المنظومة الاقتصادية

بالكامل لهذا الفهم، لذلك جاء نظام السوق المالية متماشياً مع الإجراء الصحيح في مثل هذه الحالات، وهو عدم خضوع نظامه بأكمله لأي تداول خارج المملكة، حتى لو كان الأمر تم من داخل المملكة، في عدالة متناهية وتصور عميق للأعراف المالية العالمية، وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، وإيماناً من نظام السوق بأن التداول الذي يتم داخل المملكة في السوق السعودي لا يمكن أن يتساوى من حيث المعالجة النظامية مع التداولات خارج المملكة لاختلافات جوهرية كثيرة في التنظيمات والأعراف المالية الحاكمة، وهذا ما جعل المشرع يقرر موقفه تجاه ذلك في المادة (26) أعلاه، والاختصاص من النظام العام يثار في أي مرحلة من مراحل الدعوى، وإذا تقرر ما سبق، أثر ذلك؛ عدم خضوع النظام لهذه التداولات جملة وتفصيلاً كونها تمت في سوق منظمة خارج المملكة، ومن باب أولى عدم اختصاص اللجنة في نظر النزاع الناشئ حولها.

ثالثاً: الرد وبشكل موضوعي: أساس التسبب القضائي للقرار محل الاعتراض على المواد التالية:

أ) الفقرة (ب) من المادة الخامسة من لائحة مؤسسات السوق المالية، (2)، (5)، (6)، (9).

ب) ما نصت عليه المادة (68) من ذات اللائحة من وجوب إعداد سجلات وإجراءات رقابية داخلية مناسبة بشأن أي تفويض معطى لها على حساب باسم العميل.

ت) المادة (الحادية والثلاثون) من ذات اللائحة: فقرة (أ) يقع باطلاً أي شرط بإعفاء مؤسسة السوق المالية نفسها من المسؤولية إلخ

عليه فنرد على الفهم القضائي للمواد أعلاه بما يلي: هنا فسرت اللجنة الموقرة فهمها للمسؤولية والإعفاء عنها بتصرف الوسيط الأمريكي في تسهيل أسهم المدعي لأجل إغلاق المراكز المكشوفة التي تسبب بها العميل بشكل مباشر، وهذا التفسير خاص باللجنة الموقرة ولا يتعدى غيرها، فقد أغفلت اللجنة أن هناك مواداً نظامية، وشروطاً تعاقدية متفق عليها بين الأطراف بأحقية موكلي وكذلك الوسيط المعين من قبل موكلي بفعل ذلك، وليست هي من قبيل الادعاء بالتخلي عن المسؤولية من قبل موكلي بتاتاً، ولا الإخلال بواجب العناية والحرص، بل إن لائحة مؤسسات السوق المالية نصت على أحقية المؤسسة المالية في عمل التصحيحات الضرورية دون حتى الرجوع للعميل، ودون إذن منه ولا يتعارض ذلك نهائياً مع المادة النظامية رقم (5) من لائحة المؤسسات المالية وهي ذات اللائحة المستند عليها التسبب القضائي، وهي على النحو التالي:

أولاً: نص البند رقم (2) من الفقرة (أ) من المادة (80) من لائحة مؤسسات السوق المالية على ما يلي: 'يجب على مؤسسة السوق المالية تسوية ما يلي مرة واحدة على الأقل كل سبعة أيام: ... (2) الرصيد لكل حساب صفقة عميل لدى الأسواق، ومراكز المقاصة، والسماسرة، والوسطاء، ووكلاء التسوية، والأطراف النظرية، حسبما هو مسجل لدى مؤسسة السوق المالية...'، وجاء في الفقرة (ج)

من ذات المادة ما نصه: 'في حالة اكتشاف أي فروقات في أي من التسويات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجب على مؤسسة السوق المالية أن تصححها بأسرع وقت ممكن، وفي جميع الأحوال بما لا يتجاوز ثلاثة أيام'. وجه الاستدلال: ما قامت به موكلتي ووسيطها هو من قبيل التصحيحات الضرورية المتبعة نظاماً، ولو تركت موكلتي عميلها لأدى ذلك إلى خسارة كامل موجوداته، وهو ما دفع موكلتي للإسراع بتصحيح الخلل المتسبب فيه العميل بشكل أصيل، فالعميل يعلم علم اليقين بخبر التجزئة في محفظته الاستثمارية قبل تصرفه، وقبل أن يبيع ما لا يملك، ويغرم من باعه، والغار ضامن.

ثانياً: جاء في البند (4 - 3)، (القيود) من اتفاقية شروط التعامل: استخدام أصول العميل كضمان: لا يجوز للشركة المدعى عليها أن تستخدم أصول العميل كضمان لأي طرف ثالث، وذلك باستثناء الأصول التي يتوجب استخدامها كضمان في حالة التعاملات الأجنبية... وجه الاستدلال: ما قامت به موكلتي ووسيطها الأمريكي يتماشى تماماً مع هذه المادة، فقد وقع حساب العميل في انكشاف بسبب بيعه لأسهم لا يملكها في سوق أجنبية، (تعاملات أجنبية)، وعليه فإن العميل قد وافق على هذا البند والتزم به، ومن سعى في إسقاط ما تم من جهته فلا يقبل منه، كما نؤكد لسعادتكم أن هذا الشرط التعاقدى ليس فيه إعفاء للمسؤولية لا من قريب ولا من بعيد، بل هو شرط تعاقدى صرف واجب الالتزام.

ثالثاً: جاء في البند (15)، (الحق في تصفية أصول العملاء) من اتفاقية شروط التعامل: 'في حال أن العميل لم يسدد جميع المبالغ المستحقة للشركة المدعى عليها له أو لأي طرف ثالث ذي علاقة بالشركة المدعى عليها في موعد استحقاقها، يحق للشركة المدعى عليها أن تقوم على الفور ودون إشعار العميل بأي إجراء بشأن استثمارات العميل'. وجه الاستدلال: 'إن بيع العميل لأسهم لا يملكها هو استئصال لمحتصلات بيع مستحقة لطرف ثالث ذي علاقة بالشركة المدعى عليها وواجبة السداد على الفور، ولا يمكن لموكلتي أن تسدد تلك المبالغ إلا باتخاذها الإجراءات التصحيحية الضرورية التي نصت عليها لائحة مؤسسات السوق المالية، وبنود اتفاقية شروط التعامل، كما أن السوق المالية سوق متسارعة وتحديد سوق الأوراق المالية الأمريكية، وأي تأخير من قبل موكلتي ووسطائها في تسوية الصفقات المشتملة على خلل، سيعرض العميل حتماً لخسارة كل موجوداته لو لم تتدخل موكلتي ووسيطها في معالجة الخلل، لا سيما والمتسبب فيه هو العميل بشكل أصلي، فهو عالم بخبر التجزئة، ويعلم مواعدها المحدد بشكل يقيني لا يقبل الشك والتأويل، وفي ذلك اليوم تحديداً قرر التصرف بأسهم لا يملكها، والعجيب أن تتصدى اللجنة الموقرة لتعويضه بدلاً من

معاقبته على تصرف فيه شك وريبة فكيف يبيع ما لا يملك ويستغل تأخر تحديث عدد الأسهم من المصدر الرئيس (بورصة ناسداك) وينفذ بفعلته، أي عجب هذا!.

رابعاً: جاء في البند (21)، (أصول العميل المحفوظة في الخارج) من اتفاقية شروط التعامل: 'حيثما تجري الشركة المدعى عليها ترتيباً لحفظ أصول العميل في الخارج، فإن العميل يدرك ويقر بأن إجراءات التسوية والمتطلبات القانونية والتنظيمية في البلدان المعنية قد تكون مختلفة عن تلك المطبقة في المملكة'. وجه الاستدلال:

(أ) هنا أقر العميل وأدرك تماماً أن إجراءات التسوية لأصوله المحفوظة بالخارج تختلف عن الإجراءات المتبعة في المملكة، ووافق على ذلك، وهذا البند أيضاً ليس فيه إشارة إلى إعفاء موكلتي من المسؤولية، بل هو جانب من جوانب المخاطرة التي أدركها العميل وأقر بها عند فتح الحساب الاستثماري، وقام بعد ذلك بالمضي قدماً في إبرام الاتفاقية، كيف إذا علمنا أن لائحة مؤسسات السوق المالية تتفق تماماً مع الإجراءات المتبع في نظام لجنة الأوراق المالية الأمريكية (إس إي سي)، فهي تلزم المؤسسة المالية فوراً بإجراء التسويات الضرورية عند وجود خلل معين حتى لا ينكشف حساب العميل بما يعادل كامل موجوداته، حماية للعملاء بشكل عام.

(ب) إقرارنا بأن الوسيط الأمريكي هو من قام بالبيع ليس من باب التوصل عن المسؤولية كما فهمته اللجنة الموقرة للأسف، بل هو مجرد شرح للواقعة بشكل متجرد، وليس إقراراً بخطأ ولا إهمال كما فهمته اللجنة، فموكلتي ذات علاقة مع الوسيط الأمريكي والوسيط ذو علاقة مع موكلتي بل هو من أشهر الوسطاء في العالم والمعروف بمهنيته العالية لدى مؤسسات دولية، وما قام به وما قامت به موكلتي أيضاً هو من قبيل إجراءات التصحيحات الضرورية في بند التسويات، المتسق مع اللائحة وبنود اتفاقية شروط التعامل، وكان الواجب على اللجنة الموقرة أن تبين موقفها القضائي الصارم وبشكل متجرد حول استحلال المدعي بيع أسهم لا يملكها وهو عالم بذلك من خلال خبر التجزئة، وهو ما تقتضيه إجراءات التقاضي بشكل مهني، والحق أحق أن يتبع.

(ج) استدلت اللجنة الموقرة بما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (5) من ذات اللائحة وفروعها. الرد: ليس هناك أي إخلال من موكلتي ولا من وسيطها في كل ما يتعلق بالإجراءات الرقابية اللازمة وبذل العناية والحرص، بل إنه وبحسب مفهوم المادة الواضح، وما قامت به موكلتي والوسيط هو من قبيل إجراءات التسويات الضرورية بأسرع وقت ممكن، فقد نص البند رقم (2) من الفقرة (أ) من المادة (80) من لائحة مؤسسات السوق المالية على ما يلي: 'يجب على مؤسسة السوق المالية تسوية ما يلي مرة واحدة على الأقل كل سبعة أيام: (2) الرصيد لكل حساب صفقة عميل لدى الأسواق، ومراكز المقاصة، والسماسرة، والوسطاء، ووكلاء التسوية، والأطراف النظيرة، حسبما هو

مسجل لدى مؤسسة السوق المالية...، وجاء في الفقرة (ج) من ذات المادة ما نصه: 'في حالة اكتشاف أي فروقات في أي من التسويات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجب على مؤسسة السوق المالية أن تصححها بأسرع وقت ممكن، وفي جميع الأحوال بما لا يتجاوز ثلاثة أيام. فالعميل باع أسهماً لا يملكها وانتهزت موكلتي ووسيطها لتصحيح هذه الصفقة بشكل عاجل، هل هذا الصنيع من قبل المؤسسة المالية هو إهمال أو عدم بذل حرص وعناية تجاه العميل أم إخلال بالواجبات الرقابية؟، إنه لهو المتسق تماماً مع ذات اللائحة المستدل بها في باب وجوب عمل التصحيحات الضرورية بأسرع وقت.

ملاحظة مهمة جداً، جواباً على سؤال مهم وهو: لماذا تصرفت موكلتي من خلال وسيطها الأمريكي بموجودات المدعي، ولماذا نؤكد على وجود قرائن تثبت أن هناك سوء نية في عمليات التداول الصادرة من قبل العميل؟
أولاً: أرجو من سعادتكم الاطلاع على القصاصة أدناه:

تظهر أعلاه عمليات العميل بالتاريخ والوقت على السهم محل الدعوى.
ثانياً: أرجو من سعادتكم الاطلاع أيضاً على القصاصة أدناه من كشف عمليات المحفظة الاستثمارية للعميل:

النتيجة: يظهر من خلال القصاصتين أن العميل فوراً عندما باع أسهماً لا يملكها حقيقة ونعني أسهم شركة (أ)، قام مباشرة بتحويل مبلغ المبيع كاملاً تقريباً إلى خارج المحفظة وهو ما يعادل (39,600) ألف دولار تقريباً أي (148,500) ريال تقريباً؛ مما يؤكد هروب هذا المبلغ فوراً بعد عمليات البيع لأسهم لا يملكها العميل، مما لجأ بموكلتي ووسيطها الأمريكي إلى الانتهاض فوراً لتصحيح ضروري لهذا العمل الصادر من المدعي، ولو كان مبلغ المبيع جميعه موجوداً لدى محفظة المدعي دون تصرف لقامت موكلتي من خلال وسيطها الأمريكي بإقفال المراكز المكشوفة به تقريباً وانتهى الأمر، ولكن لجأت موكلتي ووسيطها الأمريكي لإغلاق المراكز المكشوفة من خلال بيع أسهم أخرى للعميل وللأسف نجد اللجنة الابتدائية تعوض المدعي عن تلك الأسهم المباعة وتتجاهل حقيقة أن المدعي باع أسهماً لا يملكها، وفي ذات اللحظة قام بتحويل متحصلات البيع خارج المحفظة، ثم عاد بها جزئياً مرة أخرى في المحفظة حتى يبني قضيته من خلال هذا الصنيع، أي عجب هذا سعادتكم.

إن من المهم جداً سعادتكم وضع النصوص النظامية في سياقها وعدم تضمينها أمراً لم يتناوله المشرع ابتداءً، وعلى فهم اللجنة الابتدائية لو سلمنا به جدلاً، فمعناه أن كل عملية يقوم بها الوسيط أو موكلتي ليست في صالح العميل فهي من قبيل مخالفة المادة (5) ومخالفة بذل العناية والحرص، ونعطل بذلك كافة النصوص النظامية الأخرى التي سمحت للمؤسسة المالية بنطاق معين في التصرف بأصول العميل حتى لو كان ضد مصلحة العميل، فالمسلمون على شروطهم، وموكلتي حينما قام الوسيط الأمريكي بإغلاق المراكز المكشوفة كانت على علم ودراية بلائحة مؤسسات السوق المالية (بند التسويات)، وما قام به وسيطها المعين ممتد من صلاحيتها الممنوحة لها نظاماً، وليس تخلياً عن المسؤولية كما يدعيه المدعي وكما هو فهم اللجنة الابتدائية وللأسف، بل هو من قبيل التزامات المؤسسة المالية نظاماً. ثم إن التوسع في فهم المادة (الحادية والثلاثين) 'الإعفاء عن المسؤولية' والمادة الخامسة من لائحة مؤسسات السوق، هذا التوسع يحسنه كل أحد، ولكنه في حالتنا الماثلة غير متحقق نهائياً، ولو سلمنا جدلاً بفهم اللجنة الموقرة لكان كل شرط تعاقدى في الاتفاقيات بين الشركة المالية وبين عميلها هو من باب الإعفاء عن المسؤولية، وهذا ظلم بالغ للغة العقد الصحيح، والقواعد الفقهية القضائية بأكملها، فأين ذهبت قيمة الشروط التعاقدية بين الأطراف؟، أين ذهبت جوانب المخاطرة؟، أين ذهبت القاعدة الفقهية 'من سعى في إسقاط ما تم من جهته فهو مردود؟، أين ذهبت نصوص اللائحة التي تخول الشركة المالية نطاقاً معيناً من التصرف؟، أين هو الحد الفاصل في الشرط التعاقدى بين ما يعتبر إعفاء للمسؤولية والشرط الذي لا يعتبر؟. حقيقة أخفق القرار محل الاعتراض في بيان ذلك الحد، وتسرع في نتيجته محمولاً على أسبابه.

(د) موكلتي لا تملك أساساً حق التحديث لعدد الأسهم، وليس لديها ارتباط تقني بمحفظة المدعي وهذا ملحظ مهم وجوهري، فالوسيط الأمريكي هو من يملك التحديث، ولا يستطيع التحديث حتى تقوم بورصة ناسداك بالتحديث، وهو ما تم بعد تصرف العميل ببيع أسهمه قبل افتتاح السوق، فحساب العميل مرتبط مباشرة بالحساب الرئيس، والذي قام بفتحه الوسيط الأمريكي لجميع عملاء السوق الأمريكي بمن فيهم العميل (المدعي).

الخلاصة: يتضح مما سبق بيانه من أدلة أن موكلتي اتبعت صريح اللائحة النظامية، وبنود الاتفاقية، وليس هناك أي تصرف يفهم منه إعفاء موكلتي عن المسؤولية، أو إخلال بواجب الحرص والعناية، وتصرف الوسيط الأمريكي هو من قبيل التصحيحات الضرورية، وكان الأولى تحميل المدعي تبعة هذا التصرف ببيع أسهم لا يملكها، وكم هو عجيب في بابه أن تنظر اللجنة الموقرة للمدعي بمنظر المظلوم المغلوب على أمره، وتتناسى تماماً ما أقدم المدعي على فعله وهو عالم بخبر

التجزئة بإعلان صريح في محفظته الاستثمارية باليوم والتاريخ، وأن تمكنه من الفرار بفعلته دون أدنى مسؤولية عليه، لاسيما وأن المدعي باع أسهماً لا يملكها ولا وجود لها بل وأدهى من ذلك وأمر، قام بتحويل متحصلات البيع هذا خارج المحفظة في ذات الدقيقة والثانية؟، أليس هذا التصرف مريب ومشكوك فيه؟.

سعادتكم؛ إننا إذا سمحنا بمثل هذه القرارات القضائية دون رقابة رصينة من لدنكم، فإننا نخلق بذلك عالماً مالياً غير مطمئن ولا مستقر، واقتصاداً مهتزاً، وبيئة استثمارية طاردة لكثير من الشركات العالمية والمحلية، خصوصاً وقد علمت تلك الشركات العالمية أن هناك متداولين داخل المملكة العربية السعودية باعوا أسهماً ملغاة لشركتهم وفروا بفعلتهم بل وقامت الجهة القضائية الابتدائية بجلالة قدرها بتعويض صاحب هذا العمل المستغل لذلك الخلل في التحديث والبائع لأسهم لا وجود لها، فقد باع هواء والأعجب من ذلك قامت الجهة الابتدائية بتعويضه، سعادتكم، إننا بتلك الأحكام الابتدائية، ننشئ مساحة لمن تسول له نفسه باستغلال أي خلل يحدث في السوق العالمية أو المحلية، معارضين مبادئ الرؤية والمؤشرات العدلية الحريصتين على جعل البيئة الاستثمارية والعدلية في المملكة بيئتين جاذبتين لا طاردتين، وكم هو حري بالسلطة القضائية التي استلتم سدتها أن تتصدى لمثل هذه التصرفات من بعض العملاء (المدعين)، بدلاً من مكافأة أصحابها بالتعويض، حقاً إن القرار محل الاعتراض لهو قرار غير موفق".

ثم أجمل وكيل الشركة المدعى عليها طلباته في ختام مذكرته الاستئنافية بطلب إلغاء القرار محل الاستئناف؛ لعدم قيامه على سند صحيح من النظام، والحكم برد الدعوى.

وتم تبليغ المدعي بمذكرة الاستئناف المقدمة من الشركة المدعى عليها؛ لطلب تزويد اللجنة بما قد يراه حيالها خلال خمسة أيام، وحيث مضت المدة المحددة دون ورود إجابة من المدعي، الأمر الذي رأت معه لجنة الاستئناف نظر الدعوى وفق ما هو مقدّم فيها من أوراق.

لجنة الاستئناف

بناءً على نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ولوائح السوق، والقواعد والتعليمات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

وحيث إن الاستئناف قدّم خلال المدة المحددة واستوفى متطلباته النظامية، فإنه يتعين معه قبوله شكلاً.

ومن الناحية الموضوعية، فحيث انصبت مذكرة الاستئناف المقدمة من وكيل الشركة المدعى عليها على طلب إلغاء القرار محل الاستئناف، والحكم برد الدعوى.

وباطلاع لجنة الاستئناف على الأوراق الثابتة في ملف الدعوى وما انتهت إليه لجنة الفصل في قرارها محل الاستئناف من إلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعي مبلغاً قدره (369,837.49) ريالاً، ورفع أسهم شركة (أ) من محفظة المدعي بمعرف الحساب رقم (- -) والحساب رقم (- -) لدى الشركة المدعى عليها وعددها (8,400) سهم، ورفض ماعدا ذلك من طلبات، استناداً إلى الأسباب الواردة في قرارها، الذي تحيل إليه لجنة الاستئناف منعاً للتكرار.

وباطلاع لجنة الاستئناف على الأوراق الثابتة في ملف الدعوى، وما قُدم فيها من مستندات، تبين لها أن المدعي كان يمتلك (9,000) سهم في شركة (أ) المدرجة في السوق الأمريكية، وفي تاريخ 2021/04/27م قامت شركة (أ) بإجراء تجزئة عكسية، بحيث تم دمج كل (15) سهماً في سهم واحد، وترتب على ذلك مضاعفة قيمة السهم إلى (15) ضعفاً، ونتيجة لخلل تقني لم يتغير عدد الأسهم في محفظة المدعي وبقي عددها (9,000) سهم في الوقت الذي تغير سعر السهم إلى سعر ما بعد التجزئة وهو (4,40) دولارات أمريكية، وقام المدعي إثر ذلك ببيع (9,000) سهم بمتوسط سعر (4,38) دولارات أمريكية للسهم، مما نتج عنه بيع المدعي لأسهم لا يملكها وتحصيل قيمتها، وعند اكتشاف الخطأ من الشركة المدعى عليها قامت بتسييل موجودات محفظة المدعي الاستثمارية وسحب قيمتها.

وحيث إن من بين المبادئ التي يجب على مؤسسة السوق المالية الالتزام بها وفقاً لحكم الفقرة (ب) من المادة (الخامسة) من لائحة مؤسسات السوق المالية التي تنص على: "2) المهارة والعناية والحرص، وذلك بممارسة أعمالها بمهارة وعناية وحرص ... 5) السلوك الملائم في السوق، وذلك بالالتزام بمعايير سلوك ملائمة في السوق. 6) حماية أصول العملاء، وذلك بترتيب الحماية الكافية لأصول عملائها ... 9) مراعاة مصالح العملاء وذلك بمعاملتهم بإنصاف وعدل ومراعاة مصالحهم"، وما نصت عليه المادة (الثامنة والستين) من اللائحة ذاتها من أنه: "يجب على مؤسسة السوق المالية أن تعد وتحتفظ بسجلات وإجراءات رقابة داخلية مناسبة بشأن أي تفويض معطى لها على حساب باسم العميل. وعلى وجه الخصوص، يجب على مؤسسة السوق التأكد من أن جميع الصفقات المبرمة بموجب التفويض تقع ضمن نطاق الصلاحية المعطاة، وأن لديها إجراءات مناسبة لإعطاء وتلقي التعليمات بموجب التفويض"، وحيث إن الشركة المدعى عليها تُعدّ وسيطاً مرخصاً له في ممارسة أعمال الأوراق المالية، فإنه يجب عليها بذل حرص وعناية الشخص المحترف عند ممارستها لنشاطها، وحماية ومراعاة مصالح عملائها.

وحيث إن المسؤولية لا تقوم إلا بتوافر أركانها الثلاثة من خطأ وضرر وعلاقة سببية تربط بينهما، ومتى تحققت هذه الأركان قامت المسؤولية ورُتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر. وحيث

ثبت للجنة الاستئناف أن الشركة المدعى عليها أخلت بالتزاماتها النظامية؛ وذلك بتسييل محفظة المدعي الاستثمارية وسحب موجوداتها دون إذن منه، الأمر الذي يثبت معه تحقق ركن الخطأ في حقها.

أما ما يتعلق بمقدار التعويض المستحق للمدعي نتيجة قيام الشركة المدعى عليها ببيع أسهمه دون إذن، وحيث إنه يحق للجنة الاستئناف بموجب النظام إصدار قرار بالتعويض، ولا يتأتى لها مباشرة هذا الاختصاص ما لم تكن لها سلطة تقدير التعويض الجابر للضرر، وذلك بحسب كل حالة وما يكتنفها من ظروف وملابسات، فإن لجنة الاستئناف ترى أن التعويض الجابر للضرر يكون من خلال النظر إلى متوسط السعر الذي بلغه السهم خلال الفترة من تاريخ البيع إلى تاريخ تمكينه من ذلك (أو حتى تاريخ النطق بقرار لجنة الاستئناف إذا لم يتمكن منها قبل ذلك)، مطروحاً منه قيمة الأسهم المستحقة للمدعى عليها نتيجة تصرف المدعي، وإذا اشتملت تلك الأسهم على أسهم منحة خلال فترة التعويض، فإنها تضاف إلى الأسهم الأصلية عند احتساب التعويض، ويضاف إليها أي توزيعات أرباح خلال فترة التعويض، وبتطبيق ذلك تبين ما يلي:

أولاً: التعويض عن بيع أسهم شركة (ب):

قيمة إجمالية لأسهم شركة (ب)	
14,400	عدد الأسهم المباعة
2021/04/27	تاريخ التسييل (البيع دون إذن)
1.43	متوسط سعر السهم من تاريخ التصرف إلى تاريخ النطق بالقرار
20,592	متوسط قيمة إجمالية للأسهم المباعة (بالدولار)

ثانياً: التعويض عن بيع أسهم شركة (ج):

قيمة إجمالية لأسهم شركة (ج)	
3,000	عدد الأسهم المباعة
2021/04/27	تاريخ التسييل (البيع دون إذن)
1.89	متوسط سعر السهم من تاريخ التصرف إلى تاريخ النطق بالقرار
5,670.00	متوسط قيمة إجمالية للأسهم المباعة (بالدولار)

ثالثاً: التعويض عن بيع أسهم شركة (د):

قيمة إجمالية لأسهم شركة (د)	
2,100	عدد الأسهم المباعة
2021/04/27	تاريخ التسييل (البيع دون إذن)
0.38	متوسط سعر السهم من تاريخ التصرف إلى تاريخ النطق بالقرار
798.00	متوسط قيمة إجمالية للأسهم المباعة (بالدولار)

رابعاً: التعويض عن بيع أسهم شركة (هـ):

قيمة إجمالية لأسهم شركة (هـ)	
800	عدد الأسهم المباعة
2021/04/27	تاريخ التسجيل (البيع دون إذن)
16.32	متوسط سعر السهم من تاريخ التصرف إلى تاريخ النطق بالقرار
01:25	نسبة التجزئة العكسية للسهم
2022/7/5	تاريخ التجزئة العكسية
32	عدد الأسهم بعد التجزئة
522.24	متوسط قيمة إجمالية للأسهم المباعة (بالدولار)

خامساً: التعويض عن بيع أسهم شركة (و):

قيمة إجمالية لأسهم شركة (و)	
3,200	عدد الأسهم المباعة
2021/04/27	تاريخ التسجيل (البيع دون إذن)
4.57	متوسط سعر السهم من تاريخ التصرف إلى تاريخ النطق بالقرار
01:10	نسبة التجزئة العكسية للسهم
2022/02/28	تاريخ التجزئة العكسية
320	عدد الأسهم بعد التجزئة
1,462.40	متوسط قيمة إجمالية للأسهم المباعة (بالدولار)

سادساً: التعويض عن بيع أسهم شركة (ز):

قيمة إجمالية لأسهم شركة (ز)	
2,056	عدد الأسهم المباعة
2021/04/27	تاريخ التسجيل (البيع دون إذن)
6.97	متوسط سعر السهم من تاريخ التصرف إلى تاريخ النطق بالقرار
01:16	نسبة التجزئة العكسية للسهم
2022/06/27	تاريخ التجزئة العكسية
128	عدد الأسهم بعد التجزئة
892.16	متوسط قيمة إجمالية للأسهم المباعة (بالدولار)

وبناءً على ما تقدم، يكون إجمالي التعويض المستحق للمدعي نتيجة قيام الشركة المدعى عليها ببيع أسهمه دون إذن مبلغاً قدره (29,936.80) دولاراً أمريكياً.

وحيث تبين للجنة الاستئناف قيام المدعي ببيع أسهم لا يملكها وتحصيل قيمتها؛ وذلك ببيع (9,000) سهم بمتوسط سعر (4.38) دولارات أمريكية وبقيمة إجمالية قدرها (39,420) دولاراً أمريكياً، في حين أن الكمية الصحيحة بعد إجراء التجزئة العكسية هي (15 مقابل 1)، فيكون عددها (600) سهم، بمبلغ قدره (2,628) دولاراً أمريكياً، الأمر الذي ترى معه لجنة الاستئناف عدم استحقاق المدعي ما زاد على ذلك بمبلغ قدره (36,792) دولاراً أمريكياً، وبخصم هذا المبلغ من التعويض المستحق للمدعي المشار إليه أعلاه البالغ قدره (29,936.80) دولاراً أمريكياً نتيجة قيام الشركة المدعى عليها ببيع أسهمه دون إذن، تبين للجنة الاستئناف عدم استحقاق المدعي أي تعويض في هذه الحالة؛ لعدم وجود ضرر ناتج عن التصرف في محفظة المدعي بالبيع دون إذن، الأمر الذي تنتهي معه لجنة الاستئناف إلى إلغاء قرار لجنة الفصل ورفض طلبات المدعي.

أما ما دفع به وكيل الشركة المدعى عليها من أن الفقرة (أ) من المادة (الثمانين) من لائحة مؤسسات السوق المالية نصت على أنه: "يجب على مؤسسة السوق المالية تسوية ما يلي مرة واحدة على الأقل كل سبعة أيام: ... (2) الرصيد لكل حساب صفقة عميل لدى الأسواق، ومراكز المقاصة، والسماسرة، والوسطاء، ووكلاء التسوية، والأطراف النظرية، حسبما هو مسجل لدى مؤسسة السوق المالية... إلخ"، وجاء في الفقرة (ج) من المادة ذاتها ما نصه: "في حالة اكتشاف أي فروقات في أي من التسويات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجب على مؤسسة السوق المالية أن تصححها بأسرع وقت ممكن، وفي جميع الأحوال بما لا يتجاوز ثلاثة أيام"، وأن ما قامت به موكلته هو من قبيل التصحيحات الضرورية المتبعة نظاماً، فيجيب عن ذلك بأن التسوية بحسب ما تم تعريفها في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها هي: "تحديد وشرح بنود الفروقات بين مجموعتين من السجلات، ولا تشمل التسوية إجراء التصحيحات الضرورية"، وحيث إن ما تم على محفظة المدعي هو القيام ببيع أسهم مملوكة له، الأمر الذي يتواءم مع ما انتهى إليه القرار من مسؤولية الشركة المدعى عليها لمخالفتها الفقرة (ب) من المادة (الخامسة) والمادة (الثامنة والستين) من لائحة مؤسسات السوق المالية، مما يتعين معه رد هذا الدفع. أما بقية ما أورده وكيل الشركة المدعى عليها في استئنافه، فلم ترَ فيها لجنة الاستئناف ما يؤثر في النتيجة التي توصلت إليها.

فلهذه الأسباب



لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية
Appel Committee for Resolution of Securities Disputes

قررت لجنة الاستئناف:

أولاً: إلغاء قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 3992/ل/د/2022 لعام 1444هـ.

ثانياً: رفض طلبات المدعي.